

Distr.
GENERAL

TD/B/COM.1/48
21 December 2001

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية

الدورة السادسة

جنيف، ٤-٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت

تقرير مرحلي عن تنفيذ توصيات اللجنة المتفق عليها

أعدته أمانة الأونكتاد

خلاصة

وفقا للفقرة ٢٤ من المبادئ التوجيهية بشأن كفاءة وعمل الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد، التي اعتمدها مجلس التجارة والتنمية في دورته التنفيذية السادسة عشرة (المقرر ٤٤٦ (د ت - ١٦) المؤرخ ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٨)، تقدم الأمانة طيه تقريراً مرحلياً عن تنفيذ التوصيات المتفق عليها الموجهة إلى أمانة الأونكتاد في الدورة الخامسة للجنة.

البند ٣ من جدول الأعمال: الشواغل الزراعية الرئيسية للبلدان النامية: أثر عملية الإصلاح الزراعي في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية وسبل التصدي لشواغلها في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف

١- "توصي اللجنة، في إطار الولاية المحددة في خطة عمل بانكوك التي اعتمدها الأونكتاد العاشر (TD/390)، لا سيما في فقرتيها ١٣٢ و ١٣٣، بأن يقدم الأونكتاد مساعدة تحليلية وتقنية للبلدان النامية بغية تيسير مشاركتها الفعلية في مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة. وينبغي إيلاء الاهتمام في هذا الشأن للمشاكل الخاصة لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية".

٢- "إن المساعدة التقنية من الأونكتاد والمنظمات الدولية الأخرى لازمة لتحليل المعلومات بشأن سياسات التجارة الزراعية في البلدان الأخرى لدعم البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية، في مفاوضات منظمة التجارة العالمية الجارية بشأن الزراعة وفي المفاوضات بشأن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية".

٣- **الإجراء:** مد الأونكتاد البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية، بمعلومات وتحليل تتعلق بالمفاوضات الجارية بشأن الزراعة، وذلك من خلال حلقات دراسية وتدريبية دولية أو إقليمية أو وطنية نظمها الأونكتاد نفسه أو نظمها مؤسسات أخرى، منها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية. وخلال الفترة المستعرضة، قدمت إلى البلدان التالية فيما يتعلق بالمفاوضات بشأن الزراعة في عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية مساعدة تقنية: بوتان والجزائر وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكمبوديا ونيبال.

٤- "استناداً إلى الوثائق المتاحة عن التدابير المحلية وتدابير دعم الصادرات وشروط الوصول إلى الأسواق، واستناداً إلى التحديد الكمي لهذه التدابير والشروط، على الأونكتاد، بالتعاون مع الفاو والمنظمات الدولية الأخرى، أن يقدم المعلومات الأساسية الإحصائية والتحليلية اللازمة لدعم البلدان النامية في المفاوضات، وأن يقدر ما لتدابير الدعم والقيود المفروضة على الوصول إلى الأسواق من أثر على القدرة التنافسية للصادرات التي تهم البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية، على مستوى السلع الأساسية وعلى المستوى القطري".

٥- **الإجراء:** يواصل الأونكتاد الاضطلاع بأنشطته فيما يتعلق بتوثيق "التعهدات بفتح الأسواق" والتحديد الكمي لهذه التعهدات في إطار نظام التحليلات والمعلومات التجارية (تريتر)، وقاعدة بيانات الوصول إلى الأسواق

الزراعية (آماد). والأونكتاد هو أحد الأعضاء المؤسسين لمشروع (آماد)، الذي يهدف إلى إتاحة المعلومات الإحصائية عن أسعار المحاصيل الزراعية المحددة من قبل منظمة التجارة العالمية والسارية على الدول الأكثر رعاية، كما يهدف إلى إتاحة معلومات إحصائية عن حصص المعدلات التعريفية. واستحدثت قاعدة بيانات الوصول إلى الأسواق الزراعية (آماد) بفضل التعاون المشترك بين سبع منظمات ومؤسسات دولية، بما فيها الفاو ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي. وقاعدة البيانات هذه متاحة مجاناً لكل المستعملين في موقع آماد على الإنترنت وعنوانه www.amad.org. وفيما يخص المعلومات المتعلقة بالدعم المحلي والإعانات المقدمة للصادرات، تعكف أمانة الأونكتاد على جمع المعلومات ذات الصلة بغية إدراجها في نموذج محاكاة السياسة التجارية الزراعية. وإضافة إلى ذلك، فإن موقع إنفوكوم على الإنترنت (www.unctad.org/infocomm) يوفر معلومات إحصائية وتحليلية عن عدد من السلع الزراعية. وتتجلى فائدة هذه الخدمة في أن الموقع المخصص لها قد تلقى أكبر عدد من الزوار من بين كل مواقع الأونكتاد على الإنترنت. كما بوشر العمل على إصدار كتاب الأونكتاد السنوي للسلع الأساسية.

٦- "ينبغي للأونكتاد أن يحلل أثر الاتفاق الخاص بالزراعة على أقل البلدان نمواً والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية والبلدان النامية الجزرية الصغيرة في التجارة الزراعية، وينبغي له أن يضع خطة عمل محددة".

٧- **الإجراء:** كان أثر الاتفاق الخاص بالزراعة على أقل البلدان نمواً والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية والبلدان النامية الجزرية الصغيرة من بين المواضيع التي نوقشت في حلقات العمل بشأن "تنوع قطاع البستنة" في البلدان الأفريقية الناطقة بالإنكليزية والفرنسية، وفي حلقة العمل بشأن "تنوع صادرات السلع الأساسية والتقليل من الفقر" في أقل البلدان الآسيوية نمواً في آسيا والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وفي حلقة العمل بشأن "التوقعات والتحديات فيما يخص التنمية القائمة على السلع الأساسية في منطقة جنوب المحيط الهادئ" بالنسبة للبلدان النامية الجزرية الصغيرة. ويمكن الاطلاع على المعلومات المتعلقة بحلقات العمل هذه في الموقع التالي www.unctad.org/infocomm/diversification.

٨- "ينبغي للأونكتاد أن يحلل ما لتضاؤل الأفضليات وعملية التكيف إثر التحول من الاعتماد على الترتيبات التمايزية من أثر في فرص الوصول التفضيلية إلى الأسواق في ضوء تحرير التعريفات بموجب شرط الدولة الأكثر رعاية".

٩- **الإجراء:** ساهم الأونكتاد، بتنسيق مع أمانة الكومنولث، بمساهمة مالية كبيرة في إعداد دراسة بشأن "ترتيبات خاصة وتفاضلية بديلة لصالح الاقتصادات الصغيرة"، تناولت البيئة التجارية الزراعية المحيطة بالبلدان النامية بما فيها الدول النامية الجزرية الصغيرة.

١٠- "ينبغي للأونكتاد أن يحدد، وفقاً للمادة ٢٠ من الاتفاق بشأن الزراعة، تدابير محددة تدرج في إطار مفهوم المعاملة الخاصة والتفاضلية، الأمر الذي يمكن أن يكون طريقة شاملة لمساعدة البلدان النامية على بلوغ أهدافها الإنمائية باستخدام تدابير السياسات التجارية، من بين تدابير أخرى".

١١- **الإجراء:** العمل جار بشأن القضايا ذات الصلة بذلك.

١٢- "مطلوب من الأونكتاد تقديم المساعدة التقنية لتعزيز القدرة التفاوضية للبلدان النامية، بغية تحسين ما يلي بوجه خاص: القدرة التحليلية على تقييم ما قد يترتب على المقترحات الحالية من آثار في اقتصاداتها؛ والتنسيق الفعال بين أصحاب المصالح في القطاع الخاص والمفاوضين التجاريين".

١٣- **الإجراء:** تلبية لطلب وجه إليه، أتاح الأونكتاد، خلال مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة، لمفاوضي البلدان النامية، خاصة المفاوضين من أقل البلدان نمواً، معلومات إحصائية وتحليلية لمساعدتهم على إعداد مقترحات تفاوضية والتحضير لمشاركتهم في المفاوضات.

١٤- "ينبغي للأونكتاد أن يحلل أثر إتاحة الفرص للصادرات الزراعية من أقل البلدان نمواً للوصول إلى الأسواق معفاة من التعريفات الجمركية ومن نظام الحصص، وتأثير ذلك على تدفقات التجارة الدولية".

١٥- **الإجراء:** ثمة دراستان أجراها الأونكتاد، الأولى بعنوان Improving market access for least developing countries (تحسين فرص وصول أقل البلدان نمواً إلى الأسواق) (UNCTAD/DITC/TNCD/4)، والثانية بعنوان Duty and quota free market access for LDCs: An analysis of Quad initiatives (البلدان نمواً إلى الأسواق معفاة من الرسوم الجمركية ومن نظام الحصص: تحليل لمبادرات المجموعة الرباعية) (UNCTAD/DITC/TAB/Misc.7)، تتناولان ما لإمكانية إتاحة فرص الوصول إلى الأسواق المعفاة من التعريفات الجمركية ومن نظام الحصص، من أثر في الصادرات الزراعية لأقل البلدان نمواً.

١٦- "وبغية مساعدة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية، على تحديد خيارات السياسات العامة في مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة، توصي اللجنة الأونكتاد بأن يقوم، بالتنسيق الوثيق مع المنظمات الدولية الأخرى، بما يلي:

(أ) تحليل الأثر الممكن للتطورات الجديدة في التجارة الزراعية العالمية، مثل تكنولوجيا الإنتاج الجديدة، وسلاسل الإمدادات الزراعية العالمية، وأفضليات المستهلكين وهواجسهم بشأن سلامة الأغذية في أسواق البلدان المتقدمة؛

(ب) تحليل أثر العملية الإصلاحية على الموارد الغذائية الأساسية للبلدان النامية، مع إيلاء اهتمام خاص لتدابير السياسات العامة اللازمة لزيادة الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي والتخفيف من حدة الفقر في المناطق الريفية؛

(ج) تحليل سبل التقليل من سلبيات التكلفة في التجارة الزراعية (التي تعزى بشكل خاص إلى تكلفة النقل) التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة".

١٧- الإجراء: عقد في الفترة من نهاية عام ٢٠٠٠ إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ ما مجموعه ست حلقات عمل إقليمية ودون إقليمية (حلقتان خاصتان بأفريقيا، وحلقة لكل من أمريكا الوسطى، وأقل البلدان نمواً في آسيا والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وبلدان المحيط الهادئ الجزرية، وبلدان آسيا الوسطى) وحلقة عمل وطنية لكوبا. وحضر حلقات العمل هذه ما يزيد عن ٣٠٠ مشارك. من المقرر عقد حلقات عمل أخرى. وتناولت حلقات العمل هذه البنود الثلاثة جميعها المذكورة أعلاه. ويمكن الاطلاع على الدراسات التي أعدت من أجل حلقات العمل هذه، وعلى ما خلصت إليه هذه الحلقات من نتائج، في الموقع التالي على الإنترنت: <http://www.unctad.org/infocomm/Diversification/index.htm>. وثمة تقارير إضافية لها علاقة بهذه القضايا، وهي: Effets des fusions, acquisitions, co-entreprises et autres formes de partenariat sur la diversification en particulier dans le secteur de l'industrie alimentaire (آثار ما لعمليات دمج الشركات وشرائها والمشاريع المشتركة، وأشكال الشراكة الأخرى من آثار على التنوع، لا سيما في قطاع صناعة تجهيز الأغذية) (UNCTAD/DICT/COM/24)؛ Value chain analysis and strategies for foreign market penetration in the food sector: A focus on fresh fruits and vegetables (تحليل سلاسل متاجر الأسعار الجذابة واستراتيجيات هذه المتاجر للتنفيذ إلى الأسواق الأجنبية في قطاع الأغذية: مع التركيز على الفواكه والخضار الطازجة) (UNCTAD/DITC/COM/33)؛ Food quality standards: Definition and role in international trade (معايير جودة الأغذية: تعريفها ودورها في التجارة الدولية) (UNCTAD/DITC/COM/34)؛ Strategies for diversification and adding value to food exports: A value chain perspective (استراتيجيات تنويع الصادرات الغذائية وإضافة قيمتها: من منظور سلاسل متاجر الأسعار الجذابة) (UNCTAD/DITC/COM/TM/1). كما نظم منتديان للتدارس بشأن السلع الأساسية، عنوانهما "ماذا يمكن أن يكشف عنه تحليل سلاسل متاجر الأسعار الجذابة بخصوص التوزيع غير المتكافئ للمكاسب المتأتية من العولمة؟" و"الممارسات التجارية التزيهة: إمكانات مكافحة الفقر في البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية". وحضر هذين المنتديين ممثلون حكوميون وخبراء من القطاع الخاص والوكالات الإنمائية المتخصصة والمنظمات غير الحكومية والكيانات العلمية والجامعات قصد إجراء نقاش مفتوح وتبادل وجهات النظر.

١٨- "وفي ضوء بحث منظمة التجارة العالمية الجاري للسبل الممكنة لتحسين فعالية تنفيذ قرار مراكش (WT/L/384)، ستقدم الحكومات إسهامات جوهرية لتسهيل هذا البحث. ومطلوب من الأونكتاد تقديم المواد التقنية والتحليلية لحكومات البلدان النامية لمساعدتها على المشاركة في هذه العملية".

١٩- **الإجراء:** لم يستلم الأونكتاد من الحكومات خلال الفترة المستعرضة أية طلبات محددة لتقديم مساهمات فنية أو تحليلية.

البند ٤: تحليل سبل تعزيز مساهمة قطاعات خدمات محددة في الآفاق الإنمائية للبلدان النامية: التجارب الوطنية على صعيد الأنظمة والتحرير: أمثلة من قطاع خدمات البناء ومساهمته في تنمية البلدان النامية

٢٠- "ينبغي أن يعزز الأونكتاد إقامة الروابط بين جميع أصحاب المصالح في السوق الدولية لخدمات البناء من خلال مواصلة الحوار بين الرابطات المهنية ذات الصلة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف ووكالات التمويل الثنائية والإقليمية ووكالات التنمية في البلدان المتقدمة".

٢١- **الإجراء:** قدمت الأمانة تقرير اجتماع الخبراء المعني بخدمات البناء إلى الرابطات المهنية الوطنية في البلدان النامية التالية: باراغواي وباكستان وبوتسوانا وكوبا وكولومبيا وكينيا ومصر. كما أرسلت الأمانة نسخا عن التقرير إلى الاتحاد الدولي للمهندسين المعماريين، وإلى البنك الدولي والمصارف الإقليمية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، موجهة أنظار هذه الجهات إلى المشاغل الرئيسية التي أثارها خبراء الأونكتاد بخصوص ضعف مشاركة شركات من البلدان النامية في المناقصات الدولية، خاصة الشروط المسبقة الصارمة التي تفرضها مؤسسات التمويل المتعددة الأطراف، والأثر السلبي للممارسات المتصلة بالمعونات المشروطة، فضلا عن الحاجة إلى المواءمة بين قواعد الشراء بهدف زيادة الشفافية والإنصاف في عمليات تقديم العروض. وكجزء مهم من العمل على المستوى الوطني في عدد من البلدان النامية، تم الجمع بين مختلف أصحاب المصالح في قطاع البناء حول موائد مستديرة لمناقشة هواجسهم كمستوردين ومصدرين لخدمات البناء وما يتصل بها. وقد نوقش هذا البند في كل اللقاءات الوطنية والإقليمية التي نظمت بشأن الخدمات في البلدان النامية.

٢٢- "ينبغي أن يتعاون الأونكتاد مع لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال) على تقييم جدوى صياغة قانون نموذجي/قوانين نموذجية تدعم تنمية قطاعات خدمات البناء المحلية وتشغيلها الفعال".

٢٣- **الإجراء:** تجري الأمانة حاليا مشاورات مع الأونسيترال بشأن كيفية تضمين برنامج عمل الأونسيترال ولاية إعداد قانون نموذجي. ومن المرتقب أن يقدم القانون النموذجي مبادئ توجيهية للبلدان النامية فيما يتعلق بوضع الأطر المؤسسية والقانونية المناسبة لرصد قطاع خدمات البناء وتنظيمه بفعالية من منظور تجاري وإنمائي.

وينبغي أن تتيح هذه الأطر الشفافية وسبل الانتصاف الفعالة لمكافحة الممارسات المخالفة لقوانين المنافسة التريهة، وأن تتيح آلية فعالة للتحكيم لتسوية النزاعات.

٢٤ - "ينبغي للأونكتاد أن يدرج في قاعدة بياناته الخاصة بالتدابير المؤثرة في تجارة الخدمات التشريعات والأنظمة المؤثرة في تجارة خدمات البناء وأن ينشر هذه المعلومات بواسطة شبكة الإنترنت".

٢٥ - **الإجراء:** لقد تم وضع البرنامج الحاسوبي الجديد وتطبيق الإنترنت لإدخال البيانات المتعلقة بالتدابير المؤثرة في تجارة الخدمات. وسيتوقف تحقيق المزيد من التقدم في قاعدة المعلومات على تيسر الموارد البشرية والمالية.

٢٦ - "وينبغي للأونكتاد أيضا أن يتيح عن طريق شبكة الإنترنت الإحصاءات المتعلقة بالتجارة في خدمات البناء والقطاعات ذات الصلة، وذلك لمساعدة المفاوضين في البلدان النامية على تقييم التجارة في الخدمات واستخدام نتائج هذا التقييم في المفاوضات".

٢٧ - **الإجراء:** لقد قام الأونكتاد بنشر الإحصاءات على الإنترنت، بما في ذلك الإحصاءات المتعلقة بخدمات قطاع البناء، وذلك على الموقع <http://stats.unctad.org>. ويجري إيلاء الاعتبار لتيسير توفر الإحصاءات المتعلقة بالخدمات ولمساعدة البلدان النامية على تقييم تجارتها في الخدمات، وذلك إسهاما من الأونكتاد في الندوة التي نظمتها منظمة التجارة العالمية بشأن تقييم التجارة في الخدمات.

٢٨ - "وينبغي أن يواصل الأونكتاد دعم مشاركة البلدان النامية في مجال المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف بشأن التجارة في الخدمات عن طريق مساعدتها في تحديد الحواجز التي تعوق صادراتها من خدمات البناء والتصدي لها. وينبغي أن يواصل الأونكتاد توفير المعلومات الأساسية التحليلية للبلدان النامية بما يتيح لها تقييم مقترحات التفاوض المقدمة إلى منظمة التجارة العالمية في إطار العملية المتعلقة بتحرير الخدمات".

٢٩ - **الإجراء:** نظم الأونكتاد عددا من الحلقات الدراسية الوطنية والإقليمية في جنيف وفي البلدان النامية لمساعدة هذه البلدان على تحديد مصالحها الوطنية، فضلا عن تحديد الحواجز الفعلية التي تعوق التجارة في الخدمات، بما في ذلك التجارة في خدمات البناء. وكان أحد هذه اللقاءات التي نظمها الأونكتاد مصدر المقترح الوحيد المقدم من بلد أفريقي في سياق المفاوضات في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات. إضافة إلى أن النتائج التي تتضمنها الوثائق ذات الصلة باجتماع الخبراء قد تجلّت في مقترحات أخرى، بما فيها مقترحات قدمتها بلدان نامية وبلدان متقدمة. وللتجارب المستخلصة من اجتماع الخبراء الذي نظمه الأونكتاد علاقة بما تقوم به البلدان النامية من أعمال تحضيرية للمرحلة القادمة من المفاوضات في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، أي في صياغة مطالبها وعروضها وفي تحليل المقترحات المطروحة للتفاوض. وفي سياق برنامج الدبلوماسية التجارية، تم استكمال النموذج التدريبي المتعلق بالتجارة في الخدمات، والذي تمت في إطاره معالجة

القضايا الخاصة بالبلدان النامية والمتعلقة بالتجارة في خدمات البناء كما حددها خبراء الأونكتاد. علاوة على أن مداخلات الخبراء الوطنيين والدوليين خلال اجتماع الخبراء المعني بخدمات ستجمع في منشور واحد.

٣٠ - "ينبغي للأونكتاد، عن طريق البرنامج الأفريقي المنسق للمساعدة في مجال الخدمات، أن يساعد البلدان الأفريقية على تحديد نطاق التحرير في هذا القطاع والأثر المحتمل لمواصلة هذا التحرير، وإمكانات زيادة التجارة بين البلدان النامية، مع مراعاة التزاماتها في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات وأهدافها الإنمائية".

٣١ - **الإجراء:** نوهت البلدان الأفريقية في العديد من المناسبات بدور الأونكتاد في مساعدة البلدان النامية على زيادة فهمها للاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات وربطه بعملية وضع السياسات من خلال البرنامج الأفريقي المنسق للمساعدة في مجال الخدمات. ومن الجدير بالذكر أن شبكة البحوث الجديدة في الجنوب الأفريقي استندت إلى تجربة البرنامج الأفريقي المنسق للمساعدة في مجال الخدمات، وضمت من بين موظفيها باحثين في هذا البرنامج. ويجري في الوقت الحاضر تطبيق مبادئ البرنامج الأفريقي المنسق للمساعدة في مجال الخدمات في مفاوضات التكامل الإقليمي بشأن الخدمات التي تجري في إطار الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. ومن المتوقع أن يتم الربط في المرحلة الجديدة من البرنامج المذكور بين الخبرة المكتسبة في المراحل السابقة من هذا البرنامج لاستغلالها في مفاوضات الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات والربط بين المفاوضات التي دارت في جنيف والسياسات التي وضعتها العواصم. بيد أن البرنامج يواجه مشاكل في الحصول على التمويل اللازم لتنفيذ هذه المرحلة من البرنامج. ومن شأن إتاحة الأموال اللازمة تمكين البلدان الأفريقية من المشاركة بصورة أفضل في المفاوضات التي تجري في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات.

البند ٥: الاستخدام المستدام للموارد البيولوجية: النظم والتجارب الوطنية لحماية المعارف والابتكارات والممارسات التقليدية

٣٢ - "ينبغي للأونكتاد، في حدود ولايته على نحو ما هو محدد في الفقرتين ١٤٧ و ١٠٦ من خطة العمل (TD/390)، أن يقوم بما يلي في مجال المعارف التقليدية:

(أ) أن يجري أعمالاً تحليلية وينظم حلقات عمل إقليمية لتبادل الخبرات الوطنية وبحث الاستراتيجيات الخاصة بالقضايا المتصلة بالمعارف التقليدية، بالتعاون مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية واتفاقية التنوع البيولوجي والمنظمات الإقليمية. وفي هذا السياق، لاحظت اللجنة الإشارات الخاصة إلى التعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية؛

٣٣ - الإجراء:

- حظيت المعارف التقليدية باهتمام خاص في مشاريع بناء القدرات. فعلى سبيل المثال، نوقشت، في حلقتي عمل (في هافانا في آيار/مايو ٢٠٠٠ وفي دار السلام في نيسان/أبريل ٢٠٠١) المعارف التقليدية في المشروع الممول من قبل المملكة المتحدة لتعزيز القدرات على البحث ووضع السياسات في مجالات التجارة والبيئة والتنمية في عشرة بلدان نامية. وأعد المشاركون في حلقتي العمل عددا من التقارير القطرية في هذا الموضوع، وأعدت الأمانة وثيقة عن خلاصة التجارب المتعلقة بحماية المعارف التقليدية في البلدان العشرة التي شاركت في حلقتي العمل. وعرضت البرازيل على لجنة التجارة والبيئة التابعة لمنظمة التجارة العالمية ما خلص إليه المشروع من نتائج بشأن قضايا المعارف التقليدية والتنوع البيولوجي.
- وفي إطار مبادرة التجارة البيولوجية، تم إعداد مبادئ تتعلق بالقضايا القانونية ذات الصلة بالتجارة في منتجات التنوع البيولوجي وخدماته، بما في ذلك المعارف التقليدية. وعلاوة على ذلك، وضعت الصيغة النهائية لوثيقة جرد للصكوك القانونية وغير القانونية لحماية المعارف التقليدية لجماعات السكان الأصليين في منطقة الأنديز.
- كما تركز الاهتمام أيضا على المعارف التقليدية في المشاريع القطرية المشتركة بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كل من فيت نام والهند. ويتضمن الكتاب المعنون *التجارة البيئية في فيت نام* والذي أعد في إطار المشروع الخاص بفيت نام، ثلاثة تقارير عن المعارف التقليدية، منها تقريران عن الطب التقليدي. وتم إعداد صيغة لتقرير عن الطب التقليدي في الهند في إطار المشروع الهندي. وقرر وزير التجارة الهندي، استضافة حلقة دراسية عن المعارف التقليدية في آذار/مارس ٢٠٠٢ بمشاركة الأونكتاد.
- وتمثل حماية المعارف التقليدية أحد المواضيع الرئيسية المطروحة للنظر فيها في إطار مشروع بناء القدرات بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والتنمية المشترك بين الأونكتاد والمركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة. ويهدف هذا البرنامج الذي بدأ العمل به في تموز/يوليه ٢٠٠١ إلى تحسين فهم آثار الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة وتعزيز القدرات التحليلية والتفاوضية للبلدان النامية حتى تكون قادرة على المشاركة بشكل أفضل وبصورة مستنيرة في المفاوضات بشأن حقوق الملكية الفكرية، مساهمة بذلك في تحقيق أهدافها الإنمائية المستدامة. وقد عمم على نطاق واسع مشروع تقرير بشأن السياسة العامة بغرض التعليق عليه.

- وبالإضافة إلى ما ورد أعلاه، وضع مشروع بعنوان "تسخير المعارف التقليدية لأغراض التنمية والتجارة"، خصيصاً كرد على توصيات اللجنة. ويتضمن سلسلة من حلقات العمل الإقليمية والدولية، مدعومة بدراسات تحليلية، تناولت جوانب محددة من القضايا المتصلة بالمعارف التقليدية. ويجري حالياً التماس الدعم اللازم من الجهات المانحة.

٣٤- "(ب) أن يواصل تطوير نموذج برنامج التدريب التجاري (ترينفورتريد) بشأن المعارف التقليدية والتجارة والتنمية"؛

٣٥- الإجراء: تمت إضافة نموذج يحمل عنوان "تسخير المعارف التقليدية لأغراض التنمية والتجارة" إلى سلسلة الدورات التدريبية في مجالات التجارة والبيئة والتنمية. وكان هذا النموذج جزءاً من حلقتي عمل بشأن التجارة والبيئة والتنمية، عقدتا عام ٢٠٠١ في كوبا في الفترة من ١٠ إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر وفي فييت نام في الفترة من ١٧ إلى ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

٣٦- "(ج) أن يدعم، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية وغيرها من المنظمات المختصة، المبادرات التي قامت بها البلدان النامية المهتمة لبناء القدرات من أجل تحديد وسائل حماية وتشجيع الاستمرار في تطوير الطب التقليدي، مع أخذ ميداني البيئة والتنوع البيولوجي في الاعتبار"؛

٣٧- الإجراء: كما ورد ذكره في الفقرة (أ) أعلاه، أعدت عدة ورقات بشأن الطب التقليدي في سياق المشاريع المشتركة بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويتوخى القيام بمزيد من العمل في هذا المجال في سياق مشروع "تسخير المعارف التقليدية لأغراض التجارة والتنمية"، المشروع في الفقرة الفرعية (أ) أعلاه.

٣٨- "(د) أن يساعد الدول الأعضاء ومجتمعات السكان الأصليين والمجتمعات المحلية، بناء على طلبها، على استكشاف السياسات الرامية إلى تسخير المعارف التقليدية لأغراض التجارة والتنمية، بما في ذلك عن طريق فرقة العمل المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والأونكتاد المعنية ببناء القدرات فيما يتعلق بالتجارة والبيئة والتنمية، والمبادرة المتعلقة بالتجارة البيولوجية".

٣٩- الإجراء:

- تمت في إطار مبادرة التجارة البيولوجية، مواصلة وضع البرامج الوطنية والإقليمية التي تتناول قضايا لها صلة بالأطر القانونية وأطر السياسات العامة، وبتنمية وترويج أعمال التجارة البيولوجية، ووضع معايير الاستدامة، ونظم المعلومات وأدوات التمويل. وعلاوة على ذلك، تم تعزيز التعاون

فيما بين بلدان الجنوب من خلال عقد حلقات عمل إقليمية بشأن التجارة البيولوجية، مما أتاح تبادل المعلومات والتجارب المحددة للبرامج القطرية في إطار تلك المبادرة.

- وفي إطار فرقة العمل لبناء القدرات، وضع برنامج خاص لبناء القدرات لدى أقل البلدان نمواً تحضيراً لمؤتمرها الثالث الذي عقد في أيار/مايو ٢٠٠١. ويحدد هذا البرنامج عدة مجالات عمل رئيسية، بما فيها تسخير المعارف التقليدية في خدمة التجارة والتنمية. وإضافة إلى ذلك، قدمت إثيوبيا، في إطار فرقة العمل لبناء القدرات، ورقة بعنوان "مشروع بناء القدرات فيما يخص توثيق معارف وممارسات وابتكارات السكان الأصليين واستغلالها وحمايتها في إثيوبيا". وسيتم القيام بهذه الأنشطة حالما تتاح الأموال اللازمة لذلك.

٤٠- "(هـ) أن يساعد، بالتعاون مع المنظمات الدولية المختصة، بما فيها مركز التجارة الدولية، البلدان النامية، بحسب الاقتضاء، على الاستغلال التجاري للمنتجات المعتمدة على المعارف التقليدية، بما في ذلك إنشاء أسواق ملائمة لهذه المنتجات".

٤١- **الإجراء:** وينصب الاهتمام في إطار التجارة البيولوجية، إضافة إلى مركز التجارة الدولية، بهدف تعزيز التجارة الوطنية والدولية في المواد البيولوجية، على وضع برنامج لتيسير التجارة في هذه المنتجات. ويتضمن هذا البرنامج التعاون بين المركز الهولندي لتعزيز الاستيراد والوكالة السويسرية لتعزيز الاستيراد والفاو، فضلاً عن شركاء في التجارة البيولوجية الوطنية والإقليمية في مناطق الأنديز والأمازون وأفريقيا.

٤٢- "(و) أن يساعد البلدان النامية المهتمة في استكشاف سبل حماية المعارف التقليدية، مع الاعتراف بالأنشطة الجارية في المنظمة العالمية للملكية الفكرية ودعمها".

٤٣- **الإجراء:** من المتوقع تأدية العمل بهذا الخصوص في سياق مشروع "تسخير المعارف التقليدية لأغراض التجارة والتنمية" الذي تناولته الفقرة (أ) أعلاه، وفي إطار مهام فرقة العمل لبناء القدرات.

٤٤- "(ز) أن يقوم بنشر الدراسات المقدمة إلى اجتماع الخبراء، بما في ذلك نشرها على شبكة الإنترنت".

٤٥- **الإجراء:** لقد أتيح عدد كبير من ورقات الخبراء في موقع الأونكتاد على الإنترنت، الخاص بالتجارة والبيئة والتنمية، وهو: (http://www.unctad.org/trade_env/). وقد نقحت هذه الورقات وتم جمعها بغرض نشرها في دراسة موحدة ستصدر في أوائل ٢٠٠٢.

٤٦ - "وتشجع اللجنة أمانة الأونكتاد أيضا على توفير الدعم، بحسب الاقتضاء، لأعمال اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والثقافة الشعبية، التابعة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية والفريق العامل المعني بتنفيذ المادة ٨(ي) والأحكام المتصلة بها، التابع لاتفاقية التنوع البيولوجي. وترحب اللجنة بالتعاون بين الأونكتاد واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر".

٤٧ - الإجراء:

- تشارك أمانة الأونكتاد مشاركة نشطة في أهم المنتديات الحكومية الدولية التي تناقش المعارف التقليدية. فقد شاركت، فيما يخص اتفاقية التنوع البيولوجي، في اجتماع الفريق العامل المخصص لاستغلال المنافع ومشاطرتها (بون، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١)، وستشارك في اجتماع الفريق العامل المخصص للمادة ٨(ي) (مونريال، شباط/فبراير ٢٠٠٢) وفي مؤتمر الأطراف (نيسان/أبريل ٢٠٠٢) إن توفرت الاعتمادات اللازمة المخصصة للسفر. وبالإضافة إلى ذلك، بعثت الأمانة ورقة عنوانها "مبادرة الأونكتاد في مجال التجارة البيولوجية: الأنشطة الجارية والأدوات الحالية الخاصة باستغلال التنوع البيولوجي استغلالا مستداما"، مساهمة منها في حلقة العمل بشأن التدابير التحفيزية والاستغلال المستدام للتنوع البيولوجي، التي نظمت في إطار الاتفاقية الخاصة بالتنوع البيولوجي (مونريال، أيلول/سبتمبر ٢٠٠١).
- أما فيما يخص المنظمة العالمية للملكية الفكرية، شاركت الأمانة في الدورتين الأوليين للجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والثقافة الشعبية (جنيف، نيسان/أبريل وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١). وفيما يتعلق بمنظمة التجارة العالمية، تحضر الأمانة بصورة منتظمة اجتماعات لجنة التجارة والبيئة واجتماعات المجلس المعني بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة. كما شاركت في حلقة عمل نظمتها منظمة الصحة العالمية حول موضوع حماية الطب التقليدي (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠) وفي مؤتمر نظمته البرازيل عام ٢٠٠١ بشأن العلاقة بين جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة واتفاقية التنوع البيولوجي. كما أن الأمانة على اتصال منتظم بالموظفين المتعاملين مع المعارف التقليدية في أمانات اتفاقية التنوع البيولوجي، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، ومنظمة التجارة العالمية، والفاو، ومنظمة الصحة العالمية ومركز التجارة الدولية. وأقيم اتصال أولي بأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

البند ٦ - تحليل قضايا الوصول إلى الأسواق التي تواجه البلدان النامية: أثر تدابير مكافحة الإغراق والتدابير التعويضية

٤٨ - "ينبغي للأونكتاد، تمشياً مع ولايته كما هي محددة في الفقرتين ١٣٢ و ١٠٦ من خطة العمل (TD/390)، أن يحدد وينفذ، بناء على الطلب وفي نطاق الموارد المتاحة، برنامجاً للمساعدة التقنية غايته دعم البلدان النامية في سبيل إيجاد فهم أفضل للقواعد والإجراءات المتعلقة بمكافحة الإغراق والرسوم التعويضية والقدرة على توفير سبل علاج مكافحة الإغراق والتدابير التعويضية".

٤٩ - **الإجراء:** تم إعداد مشروع نموذج تدريبي بشأن ممارسات مكافحة الإغراق والممارسات التعويضية في سياق برنامج الدبلوماسية التجارية. وشارك خبراء الأونكتاد عام ٢٠٠١ بوصفهم أهل رأي، في عدة دورات تدريبية على هذه المواضيع نظمتها منظمات دولية أخرى. كما نوقشت خلال الفترة ذاتها تدابير مكافحة الإغراق والتدابير التعويضية، فضلاً عن مسائل أخرى متصلة بفرص الوصول إلى الأسواق، في عدة حلقات عمل وحلقات دراسية وطنية نظمت في إطار برنامج نظام الأفضليات المعمم. كما خضع مشروع النموذج التدريبي للاختبار في بعض هذه المناسبات، وأخذت ملاحظات المشاركين فيها بعين الاعتبار. وتجري حالياً عملية وضع النموذج في شكله النهائي بغية إتاحتها لأنشطة الأونكتاد التدريبية المقررة لعام ٢٠٠٢.

— — — — —